كلية الحقوق

الملكية في النظام الاشتراكي

دراسة مقارنة

رسالة مقدمة من

نزيه محمد الصادق المهدي

المعيد بكلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق

لجنة الحكم مكونة من :

الأستاذ الدكتور جميل الشرقاوى — **رئيسا**

الأستاذ الدكتور عبد الودود يحيى

الأستاذ الدكتور رفعت المحجوب — **اعضاء**

والمحدد لها المناقشة العلنية مساء الخميس ١٩٧١/٥/٢٠

بمدرج كلية الحقوق ـ جامعة القاهرة

مقدمة

تستهدف هذه الدراسة بحث موضوع « الملكية فى النظام الاشتراكى »، ولذلك يجدر بنا فى مقدمتها بيان الصلة بين الملكية وبين النظام الاشتراكى وهى الصلة التى دفعتنا إلى هذا البحث . ولذلك فإننا سنبدأ بمحاولة تحديد المقصود بالملكية ثم المقصود بالنظام الاشتراكى ، حتى يمكن فى ضوء ذلك أن نحدد الغرض من هذه الدراسة وخطة البحث فيها .

المقصود بالملكية :

يقصد بكلمة الملكية La propriété ، عند إطلاقها ، أحد معنيين : إما حق التملك بمعنى قدرة الأشخاص على الاستئثار بالأموال ويغلب على هذا المعنى الطابع الاقتصادى ، وإما الملكية باعتبارها « حقاً مالياً » ، أى أداة فنية لصياغة سلطات الشخص على شىء يعتبر مملوكاً له ويغلب على هذا المعنى الطابع القانونى . وسنحاول فيما يلى بيان المقصود بالملكية فى كلا المعنيين السابقين والوظائف التى تؤديها فى هذا الصدد .

(١) يقصد بحق التملك ، سالف الذكر ، إسناد مال معين إلى شخص معين فى سبيل إشباع حاجة معينة[1] . ولما كان الإنسان مدفوعاً بغريزته لإشباع حاجاته الأساسية اللازمة لوجوده وإستمرار حياته ، فإنه لجأ تلقائيا إلى تملك الأموال اللازمة لإشباع هذه الحاجات الفطرية ، ومن ثم فإن الملكية تتميز فى نظر الكتاب بكونها هى الأخرى فطرية أو غريزية . La propriété instinctive [2] ، بمعنى أن الملكية والحياة البشرية أمران متلازمان ، فمنذ اللحظة التى يجد فيها الإنسان مالا قابلا لإشباع حاجة معينة لديه فإن غريزته تتجه إلى تملك هذا المال والإستئثار به لإشباع هذه الحاجة .

(١) Fouillé, La propriété sociale et la démocratie, Paris, 1906, p. 11, 12 ;
Thiers, De la propriété, Paris, 1848, p. 206.

(٢) Pagué, La propriété et les besoins, Paris, 1958, p. 6.

محتويات الكتاب

صفحة

مقدمة : المقصود بالملكية ١
المقصود بالنظام الاشتراكى ٨
خطة البحث : ١٤

باب تمهيدى

المذاهب الفكرية فى حق الملكية

(النظريات المتعلقة بالملكية)

مقدمة فى التطور التاريخى للملكية :

أولا : نشأة الملكية فى المجتمعات البدائية ١٦
ثانيا : الملكية فى القانون الرومانى ٢٧
ثالثا : الملكية فى الشريعة الاسلامية ٣٦
رابعا : الملكية فى النظام الاقطاعى ٥٣
خامسا : الملكية فى العصر الحديث ٦٠

الفصل الأول : الملكية فى الفكر الفردى :

النظرية الاولى : الملكية كحق طبيعى ٨٠
النظرية الثانية : وضع اليد أو الاستيلاء كأسس للملكية ٨٣
النظرية الثالثة : العمل كأساس للملكية ٨٥
النظرية الرابعة : القانون الوضعى كأساس للملكية ٨٩
النظرية الخامسة : المنفعة الاجتماعية والاقتصادية للملكية ٩١

الفصل الثانى : الملكية فى الفكر الاجتماعى : ٩٦

المبحث الأول : نظرية ديجى « الملكية وظيفة اجتماعية »
ـ تمهيد فى انكار ديجى للحق ومناداته بالمراكز القانونية ٩٧
ـ المقصود بالملكية فى نظرية الوظيفة الاجتماعية ٩٨
ـ مفهوم فكرة الملكية وظيفة اجتماعية ٩٩
ـ حدود التوفيق بين المصلحة الخاصة للمالك والوظيفة الاجتماعية ١٠١
ـ تقدير نظرية ديجى ١٠٢

المبحث الثانى : نظرية الملكية وظيفة اجتماعية فى فقه القانون الكنسى
ـ المقصود بالملكية فى القانون الكنسى ١٠٧
ـ الطبيعة المزدوجة لحق الملكية ١٠٨
ـ مفهوم فكرة الملكية وظيفة اجتماعية ١٠٩
ـ معيار الوظيفة الاجتماعية للملكية وحدودها ١١٢
ـ تقدير النظرية ١١٤

الفصل الثالث : الملكية فى الفكر الاشتراكى الاصلاحى :
معنى الاشتراكية الاصلاحية ١١٦

صفحة

المبحث الأول : الاشتراكية الاصلاحية المعتدلة أو المحافظة (نظرية برودون فى الملكية)
مضمون المذهب ١١٧
المطلب الأول : مساوىء وعيوب الملكية (الملكية هى السرقة)
مضمون الفكرة ١١٩
أولا : انتقاد أسس ومبررات شرعية الملكية ١١٩
ثانيا : نقد جوهر وطبيعة الملكية
١ ــ الملكية دخل بلا عمل ١٢٢
٢ ــ الملكية ريع يتوقف على الصدفة البحتة ١٢٣
٣ ــ الملكيةمستحيلة ــ نظرية برودون فى استحالة الملكية ــ وأسباب ذلك (٨ أسباب) ١٢٥
ثالثا : والملكية الشيوعية ليست العلاج ــ نقد الاشتراكية الاصلاحية لصور الملكية الجماعية ١٣٢
المطلب الثانى : ضرورة الابقاء على الملكية (الملكية هى الحرية) مضمون الفكرة ــ تبرير الملكية بأغراضها ووظائفها ١٣٥
أولا : وظيفة الملكية كدعامة ضد التعسف فى الدولة : ١٣٦
١ ــ الملكية والتعسف السياسى ١٣٦
٢ ــ الملكية والتعسف الاقتصادى ١٣٧
ثانيا : عوامل توازن الملكية وتخليصها من شوائبها : ١٣٨
١ ــ العامل الداخلى تأثير الملكية على نفسها ١٣٨
٢ ــ العامل الخارجى ــ نظام الضمانات وتأثير النظم الأخرى ١٤٠
ثالثا : فكرة الحيازة كحل للتناقض وبديل للملكية ١٤٣
المطلب الثالث : تقدير نظرية برودون :
انتقادات النظرية :
أولا : الملكية ليست هى السرقة دائما ــ مشروعية الدخل أحيانا ١٤٨
ثانيا : نقد فكرة التعسف والدولة المطلقة ١٥٠
ثالثا : نقد نظام الضمانات وفكرة الائتمان والتبادل ١٥١
رابعا : تقدير فكرة الحيازة ١٥٢
تقييم النظرية من الناحية الاشتراكية ١٥٣
المبحث الثانى : الاشتراكية الاصلاحية الخيالية (أو المتطرفة)
مضمون الاشتراكية الخيالية ١٥٨
أولا : الاشتراكية الاصلاحية الفرنسية ١٦٠
ثانيا : الاشتراكية الاصلاحية الالمانية (اشتراكية الدولة) ١٦٨
ثالثا : الاشتراكية الاصلاحية الانجليزية ١٧١
الفصل الرابع : الملكية فى الفكر الماركسى
المبحث الأول : الأسس العامة للفكر الماركسى فى الملكية ١٧٥
ــ مفهوم الملكية فى النظرية الماركسية ١٧٥

صفحة

— التفرقة بين الملكية الفردية لأدوات الانتاج والملكية الشخصية ١٧٦
— الملكية والسلطة فى الفكر الماركسى ١٧٧
— المنهج الماركسى والاختفاء الحتمى للملكية الفردية ١٧٨
المبحث الثانى : الالغاء التام للملكية الفردية (وسائله ومبرراته)
— مساوىء الملكية الفردية ومبررات الغائها ١٨٩
— التحليل الماركسى لالغاء الملكية الفردية ١٩٣
— دفع الماركسية للاعتراضات الموجهة للالغاء التام للملكية الفردية ١٩٤
وسائل الغاء الملكية الفردية وكيفية نقلها الى الدولة ١٩٦
الماركسية والسلطات القانونية لحق الملكية ١٩٨
المبحث الثالث : موقف الفكر الماركسى من الملكية الزراعية الصغيرة
المطلب الأول : المذهب الاول — عدم التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الانتاج الأخرى ٢٠٠
— تطبيق قوانين الرأسمالية على الملكية الزراعية ٢٠٠
— تقدير المذهب الأول ٢٠٣
المطلب الثانى : المذهب الثانى : التفرقة بين الملكية الزراعية وملكية أموال الانتاج الأخرى ٢٠٤
— أسباب هذه التفرقة ٢٠٥
— الحلول المختلفة للملكية الفردية الزراعية الصغيرة :
أولا : المذهب التجريبى — تقديره ٢٠٨
ثانيا : المذهب النظرى — تقديره ٢١٢
ثالثا : المذهب العلمى — تقديره ٢١٣
المبحث الرابع : تقدير موقف الماركسية من الملكية الخاصة
— مدى صحة تطبيق الماركسية للمنهج الجدلى على الملكية الخاصة ٢١٥
— مناقشة الانتقادات التى وجهتها الماركسية للملكية الخاصة ٢١٧
— تعقيب وتقد الالغاء التام للملكية الفردية ٢٢١

القسم الأول

النظام القانونى للملكية الاشتراكية

تمهيد وخطة البحث ٢٢٩

الباب الأول

الملكية الاشتراكية للدولة

خطة البحث ٢٣١
الفصل الأول : المقصود بالملكية الاشتراكية للدولة ومضمونها
المبحث الأول : تعريف الملكية الاشتراكية للدولة وتحديد المالك لها
تعريف ملكية الدولة ومرتبتها بين صور الملكية الاخرى ٢٣٢

صفحة

تحديد المالك للملكية الاشتراكية للدولة ٢٣٥
أولا : الرأى الأول ٢٣٦
ثانيا : الرأى الثانى ٢٤٠
ثالثا : الرأى الثالث ٢٤٢
رابعا : الرأى الرابع ٢٤٣
المبحث الثانى : محل الملكية الاشتراكية للدولة
المطلب الأول : فى البحث عن معيار لمحل الملكية الاشتراكية
أولا : هل التعداد الوارد فى النصوص القانونية على سبيل الحصر أم على سبيل المثال ؟ ٢٤٨
ثانيا : معيار عدم قابلية المال للتصرف ٢٥١
ثالثا : طبيعة تخصيص المال أو وظيفته ٢٥٤
رابعا : معيار استخدام اليد العاملة المأجورة ٢٥٨
خامسا: معيار مقترح : الاثراء غير المستحق ٢٦٠
المطلب الثانى: التقسيم الجديد لمحل الملكية الاشتراكية
الملكية الاشتراكية تفترض الغاء التقسيم التقليدى للملكية ٢٦٢
أولا : الأموال العامة ٢٦٣
ثانيا : أدوات ووسائل الانتاج الرئيسية ٢٦٤
ثالثا : الأرض ٢٦٤
خصائص حق الملكية الاشتراكية على الأرض ٢٦٥
المبحث الثالث : أسباب كسب الملكية الاشتراكية
ـ أثر النظام الاشتراكى على تغير أسباب كسب الملكية ٢٦٨
ـ التأميم كسبب أصلى لكسب الملكية الاشتراكية ٢٧٢
ـ الأساس القانونى للتأميم وطبيعته القانونية كمصدر للملكية الاشتراكية ٢٧٤
ـ خصائص التأميم كسبب منشىء للملكية الاشتراكية ، وآثاره على نظم القانون الخاص ٢٨٣
ـ مدى الاعتراف بالاستيلاء كسبب لكسب الملكية الاشتراكية ٢٩٠
ـ وضع الحيازة ـ التقادم المكسب ـ بالنسبة لاسباب كسب الملكية الاشتراكية ٢٩٢
الفصل الثانى : طرق استغلال أو ادارة الملكية الاشتراكية
معيار تحديد طرق ادارة الملكية الاشتراكية ٢٩٦
المبحث الأول : طريقة الاستغلال أو الادارة المباشرة ٢٩٩
المبحث الثانى : طريقة الاستغلال أو الادارة شبه المباشرة
المطلب الأول : مضمون الادارة شبه المباشرة وصفة القائم بها ٣٠٣
المطلب الثانى : الحقوق والسلطات التى يتمتع بها المشروع العام
الفرع الأول : حق ابرام التصرفات القانونية ٣١٥
تعريف ومضمون العقد الاقتصادى ٣١٥
١ ـ أهلية المشروع العام بالنسبة للعقد الاقتصادى ٣١٧

صفحة

٢ ــ مبدأ سلطان الارادة وحرية ابرام العقد ٣٢٠
٣ ــ مدى حرية تحديد مضمون العقد وآثاره ٣٢٥
الفرع الثانى : الاستقلال المالى للمشروع ٣٣٣
المطلب الثالث : حقوق وسلطات الدولة فى الرقابة على الإدارة شبة المباشرة
الفرع الأول : الرقابة السابقة ٣٣٤
أولا : الانشاء ٣٣٥
ثانيا : التخطيط ٣٣٦
الفرع الثانى : الرقابة المعاصرة ٣٤٤
الفرع الثالث : الرقابة اللاحقة ٣٤٧

المبحث الثالث : طريقة الاستغلال أو الادارة المستقلة (حق الأنتفاع العقارى)
المطلب الأول : تعريف حق الانتفاع العقارى وخصائصه ٣٥٣
المطلب الثانى : الحقوق والسلطات التى يمنحها حق الانتفاع ٣٦٥
المطلب الثالث : التكييف القانونى لحق الانتفاع ٣٧١
الاتجاهات الحديثة فى الانتفاع العقارى ٣٧٥

الفصل الثالث : تكييف الملكية الاشتراكية وتقديرها

المبحث الأول : الطبيعة القانونية للملكية الاشتراكية :
أهمية الموضوع ٣٨٢
الملكية الاشتراكية والملكية الجماعية ٣٨٣
الملكية الاشتراكية والملكية العامة ٣٨٨
الملكية الاشتراكية والملكية التعاونية ٣٩١
الملكية الاشتراكية وحق الملكية ٣٩٥
التكييف القانونى للملكية الاشتراكية ٣٩٨
١ ــ حق الاستغلال المباشر ٣٩٩
٢ ــ حق الادارة الفعالة المباشرة ٤٠١
٣ ــ حق الانتفاع ٤٠٤

المبحث الثانى : تقدير ملاءمة ملكية الدولة كصورة للملكية الاشتراكية
أولا : هل نظام ملكية الدولة يؤدى الى البيروقراطية بمساوئها ؟ ــ تقدير حق الاستغلال المباشر ٤٠٩
ثانيا : ملكية الدولة هل هى اشتراكية حقيقة أم هى صورة مقنعة لرأسمالية الدولة ؟ ــ تقدير حق الادارة الفعالة ٤١٢
ثالثا : الملكية الاشتراكية للدولة هل تتضمن اتجاهات برجوازية رجعية؟ ــ تقدير حق الانتفاع العقارى ٤١٧

تعقيب ٤٢٢

صفحة

الباب الثانى

الملكية الاجتماعية

خطة البحث ٤٢٦

الفصل الأول : مضمون الملكية الاجتماعية وعناصرها

المبحث الأول : حقوق وسلطات المشروع (العنصر الايجابى للملكية الاجتماعية)

مضمون وتكييف حقوق المشروع فى نظام الملكية الاجتماعية ٤٢٩
النظرية الأولى : حق الادارة كحق عينى ٤٢٩
النظرية الثانية : الطبيعة المركبة لحق المشروع ٤٣٠
أولا : حق الاستعمال ٤٣٢
ثانيا : حق التصرف ٤٣٤
طبيعة التصرف الذى يبرمه المشروع وآثاره ٤٤٠
ثالثا : حق توزيع الدخل ومساهمة العمال فى الناتج الصافى
١ — توزيع الدخل الكلى للمشروع ٤٤٢
٢ — مساهمة العمال فى الأرباح الصافية وحدود ذلك ٤٤٤

المبحث الثانى : سلطات الهيئات السياسية للدولة وحقوقها (العنصر السلبى للملكية الاجتماعية)

الأسس العامة لعلاقة المشروع بالدولة ٤٤٧
طبيعة الخطة فى ظل نظام الملكية الاجتماعية ٤٤٩
سلطة الدولة فى الرقابة على المشروع
أولا : الرقابة المباشرة ٤٥١
ثانيا : الرقابة غير المباشرة ٤٥٩

الفصل الثانى : الطبيعة القانونية للملكية الاجتماعية

المبحث الأول : تحديد المالك للملكية الاجتماعية

الرأى الأول : المالك للملكية الاجتماعية هو الدولة ٤٦٥
الرأى الثانى : المالك للملكية الاجتماعية هو المجتمع ٤٦٩
الرأى الثالث : تعدد ملاك الملكية الاجتماعية ٤٧١
الرأى الراجح : عدم وجود مالك للملكية الاجتماعية ٤٧٤

المبحث الثانى : التكييف القانونى للملكية الاجتماعية

النظرية الأولى : انكار أى عنصر لحق الملكية فى الملكية الاجتماعية ٤٧٦
النظرية الثانية : اشتمال الملكية الاجتماعية على حق الملكية فى صورته الحديثة المعدلة ٤٨١
التكييف الراجح : الطبيعة المزدوجة للملكية الاجتماعية ٤٨٤

صفحة

الفصل الثالث : مقومات الملكية الاجتماعية ووسائل تحقيقها
المبحث الأول : اصلاح زراعى وملكية فردية مقيدة لا تأميم كامل ٤٩٠
ـ المقصود بالاصلاح الزراعى فى النظام الاشتراكى ٤٩٠
ـ وضع حد أقصى للملكية الفردية الزراعية ٤٩٢
تقييد المضمون القانونى للملكية وما تمنحه من سلطات :
النوع الأول من القيود : تقييد حق استعمال الأرض وزراعتها ٤٩٤
النوع الثانى من القيود : تقييد حق الاستغلال ٤٩٧
النوع الثالث من القيود : تقييد حق التصرف ٤٩٩
المبحث الثانى : التسيير الذاتى لأدوات ووسائل الانتاج
المطلب الأول : مضمون التسيير الذاتى وطبيعته ٥٠٤
المطلب الثانى : تنظيم التسيير الذاتى وكيفية توزيع حقوقه واختصاصاته على الوحدات العمالية المختلفة
أولا : طائفة العمال أنفسهم ٥١٥
نظام الجمعية ٥١٨
نظام الاستفتاء ٥١٨
ثانيا : المجلس العمالى ٥١٩
ثالثا : لجنة الادارة ٥٢١
تقدير نظام التسيير الذاتى وتطوره الأخير نحو مزيد من الديمقراطية المباشرة ٥٢٣
تعقيب ٥٢٦

القسم الثانى

الملكية فى القانون المصرى ـ طبيعتها وقيودها

تمهيد وخطة البحث ٥٣١
فصل تمهيدى : استعراض موجز لنشأة وتطور الملكية فى القانون المصرى
أولا : الملكية فى مصر القديمة ٥٣٤
ثانيا : طبيعة نظام الملكية فى ظل الحكم الاسلامى ٥٤١
ثالثا : تطور نظام الملكية منذ عهد محمد على حتى ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ وصدور قوانين الاصلاح الزراعى ٥٤٣
وضع ملكية أدوات الانتاج الصناعية والتجارية والمالية والعقارات المبنية ٥٤٨

الباب الأول

تنظيم حق التملك وحدوده فى القانون المصرى

مقدمة وخطة البحث ٥٥١
الفصل الأول : تقييد الملكية الخاصة فى مجال الزراعة

صفحة

الاصلاح الزراعى والاعتراف بالملكيـة الفردية الزراعية المقيدة ٥٥٣
أولا : فرض حد أقصى للملكية الزراعية ٥٥٤
ثانيا : توزيع الملكية على صغار الفلاحين ٥٦٨
ثالثا : الحد من تجزئة الملكيات الزراعية الصغيرة ٥٧٤
رابعا : الاهتمام بالاستغلال التعاونى الزراعى ٥٧٧

الفصل الثانى : تقييد ملكية أدوات ووسائل الانتاج الصناعية والتجارية والمالية

المبحث الأول : ملكيـة الشعب لأدوات الانتـاج الرئيسية (الملكية الاشتراكية)
النصوص القانونية ٥٨٣
محل الملكية الاشتراكية فى القانون المصرى ٥٨٤
الملكية الاشتراكية ٥٨٨
أولا : التأميم ٥٨٨
ثانيا : مساهمة الدولة فى المشروع ٥٩٦
ثالثا : انشاء الدولة مباشرة للمشروعات العامة ٥٩٧
الطبيعة القانونية لملكية الشعب والمـالك الحقيقى لها « والآراء الفقهية المختلفة فى ذلك » ٥٩٨
أحكام الملكية الاشتراكية والرقابة الشعبية عليها
أولا : تطبيق طرق وأساليب القانون الخاص ٦٠٦
ثانيا : سيطرة الشعب على الملكية الاشتراكية ٦٠٩
١ ـ المساهمة فى وضع الخطة العامة ٦٠٩
٢ ـ المشاركة فى الادارة والرقابة ٦١٠
٣ ـ الاشتراك فى توزيع الدخل ومساهمة العاملين فى الأرباح ٦١١

المبحث الثانى : الملكيـة الخاصـة « غير المستغلة لأدوات الانتاج »
مدى اعتراف القانون المصرى بالملكية الخاصة فى مجـال أدوات الانتاج « النصوص القانونية » ٦١٣
المقصود بالملكية الخاصـة غير المستغلة ـ معيـار عدم الاستغلال فى القانون المصرى ووسائل تطبيقه ٦١٥
الوسيلة الاولى : تحديد مجـال الملكية الخاصـة لأدوات الانتاج فى القانون المصرى ٦١٧
١ ـ فى مجال الصناعة ٦١٨
٢ ـ فى مجال التجارة ٦٢٠
٣ ـ فى مجال المال وملكية الأسهم ٦٢٢
٤ ـ فى المجال العقارى ـ ملكية المبانى ٦٢٣
الوسيلة الثانية : فرض الرقابة والسيطرة الشعبية على الملكية الخاصة
أهمية الرقابة والنص عليها فى القانون المصرى ٦٢٥

صفحة

أولا : مضمون وأهداف الرقابة على الملكية الخاصة
١ ـ الرقابة على الملكية الخاصة من حيث مشروعية المصدر :
ضرورة اعادة النظر فى أسباب كسب الملكية فى القانون المدنى ٦٢٦
٢ ـ الرقابة على الملكية الخاصة من حيث النطاق والحدود ٦٣٠
٣ ـ الرقابة على الملكية الخاصة من حيث العائد : تخليص الملكية الخاصة من الاستغلال ٦٣١
ثانيا : وسائل وصور الرقابة على الملكية الخاصة فى مجالاتها المختلفة :
كيفية الرقابة على اشتراك القطاع الخاص فى التنمية فى اطار الخطة الشاملة ٦٣٢
(أ) الرقابة على الملكية الخاصة العقارية ٦٣٣
(ب) الرقابة على الملكية الخاصة فى مجال الصناعة ٦٣٤
(جـ) الرقابة على الملكية الخاصة فى مجال التجارة ٦٣٦
طبيعة الملكية الخاصة فى النظام الاشتراكى وضع المشكلة ٦٣٧
طبيعة الملكية الخاصة فى القانون السوفييتى ٦٣٨
« الآراء الفقهية المختلفة وموقف التقنين المدنى السوفيتى الجديد »
طبيعة الملكية الخاصة فى القانون المصرى ٦٤٣

الباب الثانى

القيود الواردة على سلطات المالك فى القانون المصرى

تمهيد وخطة البحث ٦٤٦
الفصل الأول : تقييد سلطة الاستعمال
طبيعة حق الملكية : ٦٤٨
الملكية لم تعد حقا مطلقا ٦٤٨
الرأى الأول : الملكية وظيفة اجتماعية ٦٥٠
الرأى الثانى : الملكية حق خاص له وظيفة اجتماعية ٦٥١
موقف التقنين المدنى المصرى الجديد ٦٥٣
موقف القضاء المصرى الحديث ٦٥٥
أثر الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية فى تقييد سلطة الاستعمال
المبحث الأول : نسبية حق الملكية ٦٥٦
تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة العامة ٦٥٨

صفحة

تقييد استعمال حق الملكية للمصلحة الخاصة ٦٥٨
المبحث الثاني : عدم التعسف فى استعمال حق الملكية ٦٦٣
الآراء الفقهية المختلفة واقتراح أساس جديد للمسئولية فى حالة التعسف يتمشى مع الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية
موقف القضاء ٦٦٩
المبحث الثالث : عدم الغلو فى استعمال حق الملكية
تمهيد وعرض الموضوع ٦٧٠
التكييف القانونى لعدم الغلو فى استعمال حق الملكية
أولا : أساس عدم الغلو هو نظرية تحمل التبعة أو المخاطر ٦٧٤
ثانيا : أساس عدم الغلو هو الالتزام القانونى للجوار ٦٧٥
ثالثا : أساس عدم الغلو هو واجب الاعتدال فى استعمال حق الملكية (فكرة الخطأ) ٦٧٦
رابعا : أساس عدم الغلو هو التعدى والمساس بملكية الجار ٦٧٧
خامسا : أساس عدم الغلو هو رفض المالك تعويض الضرر ٦٧٨
سادسا : أساس عدم الغلو هو الاثراء بلا سبب ٦٧٩
سابعا : أساس عدم الغلو هو حالة الضرورة ٦٨٠
ثامنا : أساس عدم الغلو هو المسئولية عن الأشياء ٦٨١
تاسعا : أساس عدم الغلو هو نظرية التعسف فى استعمال الحق ٦٨١
أساس عدم الغلو فى التقنين المدنى المصرى الجديد ٦٨٢
عرض الآراء المختلفة فى الفقه المصرى ٦٨٣
اقتراح أساس جديد للمسئولية عن الغلو يتمشى مع الوظيفة الاجتماعية لحق الملكية ٦٨٥

الفصل الثانى : تقييد سلطة الاستغلال

تمهيد ٦٨٩
المبحث الأول : تقييد سلطة مالك الأرض الزراعية فى استغلالها
أولا : تقييد سلطة الاستغلال المادى ٦٩٠
١ — الزام المالك بزراعة الأرض والعناية بها ٦٩٢
٢ — الزام المالك باحترام حقوق العامل الزراعى ٦٩٣
ثانيا : تقييد سلطة الاستغلال القانونى :
« تنظيم عقد الايجار الزراعى » ٦٩٤
(١) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد صفة المستأجر ٦٩٥
(٢) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى للأجرة ٦٩٦

صفحة

(٣) تقييد سلطة الاستغلال بتحديد حد أقصى للانتفاع أو الحيازة ٦٩٩
(٤) تقييد سلطة الاستغلال من حيث مدتها
أ ـ تحديد حد أدنى لمدة عقد الايجار الزراعى ٧٠١
ب ـ الامتداد القانونى لعقد الايجار الزراعى ٧٠٢
(٥) وجوب اثبات عقد الايجار بالكتابة ٧٠٦
المبحث الثانى : تقييد سلطة مالك المبانى فى استغلالها « القيود الواردة على عقد ايجار الأماكن »
تمهيد ٧٠٧
أولا : تقييد سلطة المالك فى تحديد الأجرة ٧٠٨
ثانيا : تقييد سلطة المالك فى انهاء العقد : الامتداد القانونى لعقد ايجار الأماكن ٧١٣
ثالثا : تقييد حرية المالك فى التأجير ٧١٧
« بيان مختلف القيود التى يجب فرضها فى هذا الصدد »
رابعا : تقييد حق المالك الجديد (الخلف الخاص) ٧٢٥
خامسا : الالتزامات المفروضة على عاتق المالك كضمانات لتطبيق القيود القانونية ٧٢٧
الفصل الثالث : تقييد سلطة التصرف ٧٣١
خاتمـــة ٧٣٦
قائمة المراجع ٧٤٥
فهـــرس ٧٦١

وقعت بعض الأخطاء المطبعية التي تدركها فطنة القارىء .

فالرجا تصحيحها مع تقبل اعتذارنا عن ذلك ؟